

بنك المال الأردني  
شركة مساهمة عامة محدودة  
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثلاثون  
المنعقد يوم الأحد الموافق 2026/05/03

عملاً بأحكام المادة (6/و) من قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته وتعليمات اعتماد الوسائل الالكترونية للإجراءات المتعلقة بالشركات لسنة 2021، وتعليمات الاشراف على عقد اجتماع الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة لسنة 2017 وتعديلاتها، عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الأردني المساهمة العامة الاجتماع العادي الثلاثون وذلك في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأحد الموافق 2026/05/03 بواسطة الاتصال المرئي والإلكتروني، برئاسة رئيس مجلس الإدارة معالي السيد باسم خليل السالم.

رحب معالي رئيس مجلس الإدارة بعطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي، والسادة المساهمين والحضور الكرام، وممثل البنك المركزي الأردني السيد مروان سعيد وممثلي السادة إرنست ويونغ السيد رائد الأحمد، والسيد إحسان أبو زهرة.

وقبل الإعلان عن قانونية الجلسة أعطى معالي رئيس مجلس الإدارة الكلمة لعطوفة مراقب عام الشركات.

بدأ عطوفة مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي كلمته بالترحيب برئيس مجلس الإدارة معالي السيد باسم السالم وأعضاء مجلس الإدارة الكرام وأعضاء الإدارة التنفيذية والسادة المساهمين والحضور الكرام، ثم عبّر عن سروره لحضور الاجتماع السنوي العادي لشركة بنك المال الأردني متمنياً للبنك دوام الاستمرار بالارتقاء، وتمنى دوام التوفيق والنجاح للبنك في مسيرته في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه.

ثم طلب من معالي رئيس مجلس الإدارة بالتفضل بالبدء بجدول الأعمال وفقاً للدعوة الموجهة للسادة المساهمين.

شكر رئيس مجلس الإدارة عطوفة مراقب عام الشركات على كلمته ودعمه المتواصل للبنك وأعلن تعيين الأستاذة عروبة قرايين أمين سر مجلس الإدارة كاتبة للجلسة والسادة LUMI Middle East جامعاً للأصوات التي سيتم عرض نتائجها مباشرة على المساهمين، وفريق عمل بنك المال الأردني كمراقب على آلية جمع الأصوات. ثم طلب من الأستاذة عروبة قرايين أمين سر المجلس / كاتب الجلسة إعلان نسبة الحضور وفق آخر كشف للمساهمين الحاضرين.

أعلنت الأستاذة عروبة قرايين بأن عدد المساهمين الحاضرين للاجتماع قد بلغ (415) مساهماً، والذين يحملون اصاله ووكالة (245,244,338) من أسهم البنك ويشكلون ما نسبته (93.24%) من رأسمال البنك المكتتب به والمدفوع والبالغ (263,037,122) سهم/دينار، وبحضور (13) عضواً من أعضاء مجلس الإدارة من أصل (13) عضو، وحضور السادة مدقق حسابات البنك السادة إرنست ويونغ، وبذلك يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة العادية متحققاً. وأشارت إلى أنه تم الإعلان عن موعد اجتماع الهيئة العامة في صحيفتين يوميتين وعلى موقع البنك الإلكتروني وفي وسائل الإعلام المرئية وذلك وفقاً لقانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته.





وبناءً على ذلك، فقد أعلن رئيس مجلس الإدارة قانونية الجلسة، وأن كافة القرارات التي تتخذها الهيئة العامة العادية تعتبر ملزمة لجميع المساهمين الحاضرين منهم وغير الحاضرين.

افتتح رئيس مجلس الإدارة كلمته التالية:

"السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المساهمين الكرام،

يسعدني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، أن أرحب بكم جميعاً في اجتماع الهيئة العامة العادي لمجموعة كابيتال بنك لعام 2026، لنستعرض معاً حصاد عام مضى من الإنجاز والتميز.

بدايةً، اسمحوا لي، أن أرفع أسمى آيات الولاء والانتماء لمقام صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه، وولي عهده الأمين سمو الأمير حسين مؤكدين اعتزازنا برؤيته الثاقبة التي مكنت الأردن من ترسيخ مكانته كبيئة آمنة ومستقرة للاستثمار وسط عالمٍ تموج فيه التحديات الجيوسياسية المتسارعة. كما أتوجه ببالغ الشكر والتقدير إلى معالي محافظ البنك المركزي الأردني وفريق عمله وإلى معالي محافظ البنك المركزي العراقي وفريقه، على سياساتهم الحصيفة التي وفرت للقطاع المصرفي في الأردن وجمهورية العراق الشقيقة بيئة داعمة مكنت البنك ومجموعته من مواجهة المتغيرات بثقة وثبات.

**أداء مجموعة كابيتال بنك العام الماضي:**

لقد واصلت مجموعتنا خلال عام 2025 مسيرتها التصاعدية محققة نتائج مالية هي الأعلى منذ التأسيس حيث قفزت أرباح المجموعة الصافية لتصل إلى نحو 201 مليون دينار أردني، بنسبة نمو بلغت 26%. كما تعززت قوة مركز المجموعة المالي بارتفاع الموجودات إلى 8.7 مليار دينار، ووصول ودائع العملاء إلى نحو 6 مليارات دينار، في حين سجل صافي التسهيلات الائتمانية نمواً بنسبة 12.5% ليبلغ 3.9 مليار دينار.

**أما على صعيد الأداء الاستراتيجي والتوسعي للمجموعة:** فقد كان عنوان مسيرة المجموعة خلال عام 2025 "التوسع الاستراتيجي والتمكين الرقمي"، حيث واصلنا تعزيز حضورنا الإقليمي، لا سيما في السوق العراقي من خلال المصرف الأهلي العراقي، وقد شملت هذه الخطوات الاستحواذ على شركة "الاتحاد الدولية للتأمين"، وحصة الأغلبية في شركتي "Switch" و"المستقبل الرقمي".

**السيدات والسادة،**

على الرغم من التحديات الجسيمة التي عصفت ولا تزال تعصف بالمنطقة، فقد حققت المجموعة خلال عام 2025 إنجازات غير مسبقة على صعيد الأرقام والأرباح، إلى جانب التوسع الذي تم تحقيقه من خلال زيادة شبكة فروع المصرف الأهلي العراقي في السوق العراقي، وعمليات الاستحواذ التي أنجزت في ظروف يُقال عنها إنها صعبة، بل قريبة من المستحيل. ومع ذلك، تمكن البنك، بقيادته وإدارته وموظفيه، من خلق فرص مبتكرة لم تكن في حسابان الكثيرين.

ولا بد من التأكيد على أن ما تحقق لم يأت من فراغ، بل كان ثمرة تضحيات كبيرة وجهود جبارة، مقرونة بالدعم المستمر من شركائنا ومساهميننا، ومن مجلس الإدارة، ومودعي البنك، والجهات الرقابية على اختلافها داخل الأردن وخارجه.

أما على صعيد المستقبل، فلا بد أن تنصب جميع الجهود على تعزيز أعمال البنك والارتقاء بها، مع السعي الحثيث لاستكشاف واغتنام كافة الفرص الممكنة والمتاحة في المنطقة. ويظل تركيزي، كرئيس لمجلس الإدارة، وتركيز مجلس الإدارة ككل، منصباً على تجاوز أي إشكاليات أو اختلافات قد تطرأ، والى معالجة المصلحة العامة للبنك وتعزيز نموه.





إن محبتنا لهذا البنك، وإيماننا بإدارته، وتفاؤلنا بمستقبله، هي العوامل التي تجعل كافة التحديات والاختلافات تتلاشى، وتبدو ضئيلة أمام الطموح الراسخ في ضمير أعضاء مجلس الإدارة، والمتجذر في عقيدة هذه المؤسسة.

وأدعو الجميع إلى توجيه تركيزهم، واختيار أولوياتهم بحكمة وروية، والالتفات بعيداً عن الأمور الثانوية التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

إن ما يميز البنك وإدارته ومجلس إدارته هو سعة الأفق وتقبل كل ما هو جديد ومفيد، بعيداً عن أي اعتبارات شخصية.

إن هذه النتائج القياسية والإنجازات التي نفخر بها اليوم، هي ثمرة تكامل الجهود بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة كوادر المجموعة وشركائنا الاستراتيجيين، وفي مقدمتهم الصندوق السعودي، إلى جانب شركائنا من إخواننا العراقيين ويعتز البنك بهذا التنوع ويعده من أبرز عوامل قوته وتميزه.

وفي الختام، أؤكد أن أي استفسارات تتعلق بكل ما تقدم أو بأي شؤون أخرى ذات علاقة سيقوم البنك عن طريق أجهزته المعنية بالرد عليها بكل دقة وشفافية على أن يتم تقديمها ضمن الأطر المؤسسية التي تحكم عمل البنك وشركاته التابعة بما يكفل دقة وصحة المعلومات المطلوبة بخصوص أي من هذه المعلومات.

**السيدات والسادة،**

أجدد خالص الشكر والتقدير لمعالي محافظ البنك المركزي الأردني، وفريقه المتميز وكوادر البنك على جهودهم الدؤوبة. كما أعبر عن اعتزازي العميق بالإدارة التنفيذية وجميع موظفي المجموعة الذين كان لالتزامهم وتفانيهم الدور الأكبر في تحقيق هذه النتائج التاريخية.

والشكر موصول لكم، مساهمين الكرام وعملاءنا الأوفياء، على ثقتكم التي هي أساس نجاحنا. نعاهدكم أن نظل على العهد، مخلصين لوطننا وملكينا، ومستمرين في تحقيق المزيد من النجاحات التي تليق بمجموعتنا. حفظ الله الأردن، وأدام عليه نعمة الأمن والاستقرار والرخاء في ظل قيادة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته."

ثم طلب من السيد تامر غزالة الرئيس التنفيذي للبنك استعراض أهم الإنجازات التي حققها البنك وشركاته خلال العام الماضي، وقد استعرض السيد غزالة الإنجازات في كلمته التالية:

"يسعدني أن أرحب بكم اليوم ونحن نطرح نتائج العام 2025 والذي حمل معاً خاصاً لنا، حيث صادف الذكرى الثلاثين لتأسيس كابيتال بنك، الذي أضفى اليوم من أحد المؤسسات المصرفية الرائدة في الأردن والمنطقة من خلال الشركات التابعة للمجموعة في إشارة إلى تحوله من بنك محلي لمجموعة إقليمية رائدة من خلال تجسيد شعارنا "مستعدون". إن هذا الإنجاز التاريخي لم يكن ليتحقق لولا ثقتكم المستمرة وتفاني فريق عملنا.

وفيما يلي استعراض لأهم الإنجازات والمؤشرات المالية التي تحققت خلال عام 2025 والتي توجت هذا العام بنتائج استثنائية وقياسية الأعلى في تاريخها من حيث الأرباح والموجودات والإيرادات متمثلة بـ:

#### أولاً: الأداء المالي للمجموعة:

- ارتفاع إجمالي الدخل للمجموعة بنسبة 16% ليصل إلى نحو 466 مليون دينار أردني.
- ارتفعت كفاءة المجموعة التشغيلية لتصل نسبة الكفاءة حوالي 39%.
- فيما تجاوزت نسبة كفاية رأس المال 15%.

#### ثانياً: التحول الرقمي والابتكار:

CB0J/0061758





- إقرار استراتيجية خاصة بإدارة البيانات، والاستثمار بالتقنيات الحديثة الخاصة بالبيانات والذكاء الاصطناعي من خلال خوادم الذكاء الاصطناعي المتطورة (NVIDIA) بهدف رفع كفاءة العمليات الداخلية.
- واصل البنك ترجمة رؤيته الرقمية من خلال إطلاق مبادرة LEAP الطموحة، التي تمثل إحدى أكبر مبادرات التحول الرقمي في تاريخنا، وتهدف إلى تطوير الأنظمة الأساسية وتوحيد المنصات المؤسسية وتعزيز الإدارة المالية وإدارة المخاطر عبر المجموعة.
- تحقيق مستويات متقدمة من المعاملات غير النقدية التي قاربت 98% من إجمالي المعاملات.
- مواصلة تطوير الحلول الرقمية الداعمة لقطاع الأعمال، خصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتقديم خدمات أكثر سرعة ومرونة.
- ثالثاً: الكفاءات البشرية والاستدامة:
- توقيع اتفاقية قرض داعم لرأس المال أخضر بقيمة 155 مليون دولار أمريكي مع تحالف يضم ستة مقرضين دوليين والتي تعد الأكبر من نوعها في الأردن.
- الاستثمار في الكوادر البشرية من خلال برامج تنفيذية لنخبة من كوادر البنك مع جامعات عالمية مثل هارفارد ولندن للأعمال، والعمل على تأهيل وتطوير القدرات والكفاءات الشابة من خلال "أكاديمية كابيتال".
- الالتزام بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) ودمج الاستدامة في صلب عملياتنا المصرفية.

ختاماً، أتقدم بجزيل الشكر لمعالي رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على رؤيتهم الحكيمة، ولزملائي في الإدارة التنفيذية وكافة موظفي المجموعة على إخلاصهم. كما أشكر مساهمين وعملاءنا الذين هم شركاء حقيقيون في هذه المسيرة المستمرة منذ ثلاثين عاماً. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشار معالي رئيس مجلس الإدارة إلى ورود استفسارات من المساهمين الذين يملكون أقل من 10% وسيتم الإجابة عليها ونشرها على الموقع الإلكتروني للبنك ضمن استفسارات المساهمين، والتي جاءت كما يلي:

❖ وردنا من المحامية الأستاذة سوار سميرات الموكلة بحضور اجتماع الهيئة العامة العادي لبنك المال الأردني "كابيتال بنك" نيابة عن المساهم السيد سعد الجنابي بموجب الوكالة العدلية الصادرة عن دائرة كتابة عدل عين دائرة / الجمهورية اللبنانية بتاريخ 2026/03/16 الاستفسارات التالية:

## • السؤال الأول:

ما هو الأساس القانوني والتنظيمي الذي استند إليه رئيس مجلس الإدارة في الجمع بين رئاسة مجلس إدارة البنك ورئاسة/عضوية مجالس إدارة الشركات التابعة أو المرتبطة، وكيف يتوافق ذلك مع تعليمات الحوكمة المؤسسية ومتطلبات منع تضارب المصالح وعدم تركّز السلطة؟

## • الإجابة:

نود التوضيح بأن حوكمة الشركات التابعة لمجموعة كابيتال بنك — بما في ذلك المصرف الأهلي العراقي، وكابيتال إنفست (الأردن)، وكابيتال إنفست (مركز دبي المالي العالمي) — تتم وفقاً لأحكام القوانين النافذة في كل جهة اختصاص، وتعليمات الجهات الرقابية ذات العلاقة، بما في ذلك تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني. إن عضوية بعض الأشخاص





أكثر من مجلس إدارة أو لجنة ضمن المجموعة تعتبر ممارسة مؤسسية سليمة وهي بالتأكيد لا تخالف أحكام القانون أو قواعد الحوكمة، بل تهدف إلى تحقيق موائمة وتوحيد الإستراتيجيات، وتعزيز الرقابة على الشركات التابعة، وضمان كفاءة تدفق المعلومات، وترسيخ المساءلة على مستوى المجموعة.

إن الجمع بين رئاسة مجلس إدارة البنك ورئاسة أو إدارة الشركات التابعة له لا ينعض، بذاته، سبباً للحظر أو المخالفة، ما دام قانون البنوك الأردني، ولا سيما المادة 22/ب/ج منه، لم يورد نصاً صريحاً يمنع هذا الجمع، وإنما انصرف المنع إلى الارتباط بوظيفة إدارية أو تنفيذية أو استشارية داخل البنك ذاته. وعليه، فإن مشروعية هذا الجمع تبقى قائمة متى جرت ممارسته ضمن إطار حوكمة مؤسسية فاعلة تكفل الإفصاح والشفافية، وتضبط حالات تعارض المصالح، وتمنع ترتيب أي منفعة خاصة على حساب مصلحة البنك.

إن رئاسة أي مجلس أو لجنة لا تمنح رئيس المجلس و/أو رؤساء اللجان المعنية أي صلاحيات منفردة باتخاذ القرار، إذ يمارس مجلس إدارة البنك دور الإشراف الاستراتيجي على أعمال الشركات التابعة حيث تعرض المسائل الجوهرية التي تخص هذه الشركات على مجلس الإدارة للمراجعة واتخاذ القرارات المناسبة، وهي قرارات يتم اتخاذها وفق نصاب قانوني وبعد مناقشات موثقة وضمن ضوابط أصولية قانونية، مع الحفاظ في ذات الوقت على الاستقلالية القانونية والمسؤوليات التشغيلية اليومية للشركات التابعة ضمن نطاق عملها التنظيم.

### السؤال الثاني:

ما هي الآليات والإجراءات المعتمدة لدى البنك لضمان استقلالية القرار بين البنك والشركات التابعة أو المرتبطة، وكيف يتم التعامل مع حالات التعارض الفعلي أو المحتمل في المصالح عند اتخاذ القرارات؟

### الإجابة:

نود التوضيح بأن البنك يعتمد إطار حوكمة واضح ينظم العلاقة بين البنك والشركات التابعة أو المرتبطة، ويضمن اتخاذ القرارات على مستوى كل شركة ضمن الصلاحيات المعتمدة لمجالس إدارتها، وذلك بما يحقق استقلالية القرار على مستوى كل شركة، في إطار حوكمة يوازن بين استقلالية كل شركة ومتطلبات الإشراف على مستوى المجموعة. ويتم ذلك في إطار الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني، بما في ذلك تعليمات الحوكمة المؤسسية، إضافة إلى السياسات الداخلية المقررة من مجلس الإدارة، ومن ضمنها سياسة تعارض المصالح وسياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة، والتي تنظم آليات الإفصاح والمراجعة والاعتماد. وفيما يتعلق بحالات التعارض الفعلي أو المحتمل في المصالح، يلتزم أي عضو مجلس إدارة لديه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بالإفصاح الكامل عنها، والامتناع عن المشاركة في المناقشات أو التصويت على القرار ذي الصلة، وذلك بما يتوافق مع المتطلبات الرقابية وأفضل ممارسات الحوكمة.

ويرتكز هذا الإطار على منظومة ضوابط داخلية متكاملة، تتم متابعتها من قبل إدارات المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي، كل ضمن نطاق اختصاصه، كما تخضع هذه الممارسات لرقابة مستمرة من قبل البنك المركزي الأردني من خلال الإشراف الدوري وأعمال التفتيش. وجميع ذلك مقرون باطلاع من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة. وبذلك، يضمن البنك سلامة الإجراءات واستقلالية القرارات وحماية مصالحه ومصالح مساهميه.





### السؤال الثالث:

هل تشمل القوائم المالية الموحدة والافصاحات السنوية جميع مكافآت وتعويضات وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك ما يتقاضونه من الشركات التابعة أو المرتبطة، وما هي آلية اعتماد واحتساب هذه التعويضات؟ وما هي إجمالي عدد المكافآت والبدلات لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات التابعة؟

### الإجابة:

تتضمن القوائم المالية الموحدة والافصاحات المرتبطة بها ضمن التقرير السنوي لعام 2025 جميع البدلات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والتي استحققت ودفعت عن السنة المالية 2025، كما يتم الإفصاح عن المكافآت التي يحصل عليها الأعضاء من الشركات التابعة بحسب السياسات والقوانين المعمول بها في تلك الشركات والدول، وتحسب وتعتمد المكافآت وفق سياسات البنك والموافقات الرسمية حيث تخضع جميعها لموافقة مجلس الإدارة وبما يتوافق مع الأنظمة ذات العلاقة.

على الرغم من أن سياسة المكافآت المعتمدة في البنك متوافقة مع نظام البنك وما هو دارج في القطاع المصرفي ومن باب الشفافية فإن البنك يقوم بإجراء مراجعات دورية وقد قرر مجلس الإدارة في العام الحالي مراجعة إطار الحوكمة في البنك بصورة شاملة، بما في ذلك مراجعة سياسة مكافآت المطبقة على الرئيس وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي للبنك. وقد تعاقد البنك بهذا الخصوص مع شركة خارجية مستقلة ومحيدة لإجراء دراسة وتقييم للسياسة الحالية بهدف تحديثها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

ولذلك وعلى هذا الأساس، لم يتم دفع أي مكافآت لرئيس ولأعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك عن عام 2025، (باستثناء البدلات السنوية المفصح عنها) وذلك إلى حين الانتهاء من مراجعة السياسة المشار إليه أعلاه.

فيما يلي ملخص للبدلات الشهرية والسنوية للرئيس ولأعضاء مجلس إدارة من الشركات التابعة لعام 2025:

مكافأة سنوية	بدلات شهرية	
حسب قانون الشركات - 5,000 دينار	مبلغ 1,000 دينار اردني شهري	شركة المال الأردني للوساطة والاستثمار - الأردن
لا يوجد	لا يوجد	شركة كابيتال للاستثمارات - دبي
لا يوجد	لا يوجد	شركة التأجير التمويلي - الأردن
مكافأة سنوية - بعد موافقة الهيئة العامة	ما يعادل 2000 دولار شهري	المصرف الأهلي العراقي
لا يوجد	لا يوجد	الشركات التابعة للمصرف الأهلي العراقي

### السؤال الرابع:

ما هي المعايير والآليات المؤسسية المعتمدة لتعيين ممثلي البنك في مجالس إدارة الكيانات المرتبطة، وكيف يضمن المجلس أن تلك التعيينات تتم وفق معايير مهنية مستقلة بعيداً عن تضارب المصالح أو الاعتبارات غير الموضوعية؟





### • الإجابة:

نود التوضيح بأن تسمية ممثلي البنك في مجالس إدارة الشركات التابعة أو المرتبطة تتم في ضوء أحكام القوانين النافذة وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة، وبما ينسجم مع مصلحة البنك ومتطلبات الإشراف على تلك الشركات. وعند النظر في هذه التعيينات، يُراعى توفر الخبرة والكفاءة المناسبة لطبيعة نشاط الجهة المعنية، إضافة إلى القدرة على الإسهام في أعمال مجلس الإدارة وتعزيز فعالية المتابعة والإشراف. كما تتم مناقشة هذه التعيينات ضمن الأطر المؤسسية لمجلس الإدارة البنك، وبما يضمن اتخاذ القرار بصورة مدروسة وفي ضوء المعطيات ذات العلاقة. وفي هذا السياق، تخضع هذه التعيينات لمتطلبات الحوكمة ذات الصلة، بما في ذلك ضوابط إدارة تعارض المصالح، حيث يلتزم أي عضو بالإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، والامتناع عن المشاركة في أي قرار ذي صلة. وتندرج هذه الممارسات ضمن منظومة الحوكمة والضوابط الداخلية المعتمدة لدى البنك، والتي تخضع لرقابة مستمرة من الجهات المختصة.

### • السؤال الخامس:

ما هو المعيار والآلية المعتمدة من قبل البنك بصفته مساهماً في الشركات التابعة، باتخاذ القرارات في اجتماعات الهيئة العامة في كل من الشركات التابعة؟ وكيف يتم التعامل مع حالات التعارض الفعلي أو المحتمل في المصالح عند اتخاذ القرارات؟

### • الإجابة:

نود التوضيح بأن ممارسة البنك لحقوقه كمساهم في الشركات التابعة، بما في ذلك الشركات العاملة خارج المملكة، تتم وفق القوانين والأنظمة النافذة في كل دولة، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية المختصة في كل جهة اختصاص، إضافة إلى تعليمات البنك المركزي الأردني على مستوى المجموعة.

وتتخذ القرارات في اجتماعات الهيئات العامة لتلك الشركات ضمن الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بكل شركة، حيث يمارس البنك حقه في التصويت على أساس دراسة المواضيع المطروحة وتقييمها بما ينسجم مع مصالحته كمساهم. وفيما يتعلق بتعارض المصالح، يلتزم ممثل البنك بالإفصاح عن أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، والامتناع عن المشاركة في أي قرار ذي صلة، وذلك وفقاً لمتطلبات الحوكمة المعتمدة.

كما تجدر الإشارة إلى أن لدى البنك سياسة معتمدة من قبل مجلس الإدارة لتنظيم معاملات الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك التعاملات مع الشركات التابعة، حيث يتم رصد ومتابعة هذه المعاملات داخلياً، والإفصاح عنها ومشاركتها مع البنك المركزي الأردني، وتخضع لرقابته وتدقيقه، بما يضمن أن تتم هذه التعاملات وفق أسس عادلة وبشروط مماثلة لتلك السائدة بين أطراف مستقلة (Arm's Length).

### • السؤال السادس:

تمتلك شركة بنك المال حصة سيطرة بنسبة 62% في المصرف الأهلي العراقي، ما هي الصفة التي يشغل بها معالي رئيس مجلس الإدارة، منصب رئيس مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي، هل يشغله بصفته ممثلاً لبنك المال الأردني بصفته من كبار المساهمين، أم بصفته الشخصية المستقلة؟ وان كان بصفته الشخصية، ما هي المعايير والاسباب التي تم بموجبها تعيين م





رئيس مجلس الإدارة بصفته الشخصية بدلاً عن صفته ممثلاً لشركة بنك المال الأردني الذي يعد كبار مساهمي المصرف الأهلي العراقي؟

## الإجابة:

يشغل معالي السيد باسم خليل السالم منصب رئيس مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي بصفته الشخصية وكعضو غير مستقل وفقاً لتعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وذلك في ضوء توليه في الوقت ذاته منصب رئيس مجلس إدارة بنك المال الأردني والذي يُعد المساهم الرئيس في المصرف الأهلي العراقي.

يأتي تعيين معالي السيد باسم خليل السالم في هذا المنصب وفقاً للأطر القانونية والتنظيمية النافذة في جمهورية العراق، حيث تخضع عضوية مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي لموافقة مسبقة من البنك المركزي العراقي. وفي هذا السياق، فقد صدرت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 2025/08/24 على تعيين معالي السيد باسم خليل السالم عضواً في مجلس إدارة المصرف للدورة الحالية، وذلك استناداً إلى نتائج انتخابات مجلس الإدارة التي أقرت خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف الأهلي العراقي المنعقد بتاريخ 2025/03/27.

ومن ناحية أخرى، فإن تمثيل بنك المال الأردني في مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي يتم بصورة مستقلة عن عضوية معالي السيد السالم، حيث إن صلاحية تسمية ممثل البنك تندرج حصراً ضمن صلاحيات مجلس إدارة بنك المال الأردني، بصفته المساهم، ووفقاً للأطر المؤسسية المعتمدة لديه.

وفي هذا الإطار، فقد قرر مجلس إدارة بنك المال الأردني تسمية عضو مجلس إدارته السيد علي خلدون الحصري ممثلاً عنه في مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي للدورة الحالية، وذلك بما يكرس الفصل الواضح بين صفة التمثيل المؤسسي للبنك كمالك، وبين العضوية الشخصية القائمة على الكفاءة والخبرة، وبما يتوافق مع متطلبات الحوكمة الرشيدة ويعزز استقلالية الأدوار وتوازنها داخل مجلس الإدارة.

ورداً على استفساركم المتعلق بالمعايير والأسباب التي تم بموجبها تعيين معالي السيد باسم السالم كرئيس لمجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي في دورته الحالية، فنشير إلى أن اختيار معاليه لعضوية ورئاسة مجلس الإدارة لم يكن إجراءً شكلياً، بل استند إلى اعتبارات مهنية ومؤسسية تشمل خبرته الواسعة في القطاع المصرفي والمالي، وسجله المتميز في إدارة المؤسسات المالية، إضافة إلى دوره المحوري في قيادة التحولات الاستراتيجية وتعزيز الأداء المؤسسي للمصرف الأهلي العراقي منذ توليه رئاسة مجلس إدارته اعتباراً من 2018/11/11.

وعلى الصعيد القيادي، فإن معالي السيد باسم السالم يتمتع بخبرات متميزة في قيادة مجالس الإدارة وإدارة العلاقة بين المساهمين والإدارة التنفيذية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية المبنية على أسس مهينة، كما يحظى بثقة الجهات الرقابية والمساهمين. أضف إلى ذلك أنه، بصفته رئيس مجلس إدارة بنك المال الأردني (الشركة الأم)، يتمتع بفهم عميق ورؤية استراتيجية شمولية على مستوى قيادة المجموعة، بما يمكنه من الإحاطة بمختلف أبعاد الأعمال والتكامل بين الشركات التابعة، وتعزيز التناغم ما بين التوجهات الاستراتيجية وضمان فاعلية الإشراف على مستوى المجموعة ككل.

وعليه، فإن تشكيل مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي يعكس مزيجاً متوازناً من الأعضاء الممثلين للمساهمين والأعضاء الذين يشغلون مناصبهم بصفاتهم الشخصية استناداً إلى كفاءاتهم وخبراتهم، وذلك ضمن إطار قانوني وتنظيمي معتمد يحقق متطلبات الحوكمة السليمة ويضفي فاعلية الإشراف المؤسسي.





ثم أعلن السيد رئيس المجلس عن البدء بعرض بنود الاجتماع:

**البند الأول: قراءة قرارات اجتماع الهيئة العامة العادي السابق والذي عُقد في 2025/04/17.**

قامت الأستاذة عروبة بقراءة قرارات اجتماع الهيئة العامة العادي السابق والذي عُقد بتاريخ 2025/04/17 التالية:

1. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية 2024 والخطة المستقبلية لعام 2025.
2. المصادقة على تقرير مدقق حسابات البنك عن السنة المالية 2024.
3. المصادقة على الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك عن السنة المالية 2024، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين من الأرباح المدورة بنسبة (15%) من رأسمال البنك بما مجموعه (39,455,568.300) تسعة وثلاثون مليون وأربعمائة وخمسة وخمسون ألف وخمسمائة وثمانية وستون ديناراً وثلاثمائة فلس فقط.
4. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024 ضمن حدود أحكام القانون.
5. انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة القادمة من السادة التالية اسماءهم:
  1. معالي باسم خليل سالم السالم.
  2. معالي سعيد سميح طالب دروزة.
  3. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
  4. شركة الاستثمارات والصناعات المتكاملة قابضة.
  5. شركة هتاف للاستثمار.
  6. شركة الجدارة للاستثمار العقاري.
  7. شركة السلامة الأولى للاستثمار (3 مقاعد).
  8. خالد وليد حسني النابلسي.
  9. يوسف علي يوسف النصور.
  10. دولة سمير زيد سمير الرفاعي.
  11. الفاضلة داليا عبد العظيم محمد وهبه.
6. انتخاب السادة إرنست ويونغ كمُدققي حسابات للبنك للسنة المالية 2025 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

**البند الثاني: التصويت على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية 2025 والخطة المستقبلية لعام 2026 والمصادقة عليهما.**

تمت إتاحة الفرصة للسيدات والسادة المساهمين للتصويت على البند الثاني من جدول الأعمال، ثم تم اعلان نتيجة التصويت التي ظهرت على الشاشة حيث بلغت نسبة الموافقين (99.898%)، وعليه فقد تقرر المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية 2025 والخطة المستقبلية لعام 2026.

**البند الثالث: التصويت على تقرير مدقق حسابات البنك عن السنة المالية 2025 والمصادقة عليه.**

شكرت الأستاذة عروبة قراعين السادة إرنست ويونغ على جهودهم خلال السنة المالية 2025، ثم تم إتاحة الفرصة للسيدات والسادة المساهمين للتصويت على البند الثالث من جدول الأعمال، وتم





نتيجة التصويت التي ظهرت على الشاشة حيث بلغت نسبة الموافقين (100%)، وعليه فقد تقرر المصادقة على تقرير مدقي حسابات البنك عن السنة المالية 2025.

**البند الرابع: التصويت على الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك عن السنة المالية 2025 والمصادقة عليها، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين من الأرباح المدورة بنسبة (17%) من رأسمال البنك بما مجموعه (44,716,310.740) أربعة وأربعون مليون وسبعمائة وستة عشر ألف وثلاثمائة وعشر ديناراً وسبعمائة وأربعون فلساً فقط.**

تمت إتاحة الفرصة للسيدات والسادة المساهمين للتصويت على البند الرابع من جدول الأعمال، ثم تم اعلان نتيجة التصويت التي ظهرت على الشاشة حيث بلغت نسبة الموافقين (99.874%)، وعليه فقد تقرر المصادقة على الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك عن السنة المالية 2025، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين من الأرباح المدورة بنسبة (17%) من رأسمال البنك بما مجموعه (44,716,310.740) أربعة وأربعون مليون وسبعمائة وستة عشر ألف وثلاثمائة وعشر ديناراً وسبعمائة وأربعون فلساً فقط.

**البند الخامس: تلاوة تقرير موجز عن أعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة استناداً للمادة (6/هـ) من تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لعام 2017.**

استعرضت الأستاذة عروبة قرايين ملخص سريع عن اللجان المنبثقة عن المجلس ودعت المساهمين للاطلاع على التقرير السنوي لمزيد من التفاصيل.

**البند السادس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025 ضمن حدود احكام القانون.** تم إتاحة الفرصة للسيدات والسادة المساهمين للتصويت على البند السادس من جدول الأعمال، ثم تم اعلان نتيجة التصويت التي ظهرت على الشاشة حيث بلغت نسبة الموافقين (99.931%)، وعليه فقد تقرر إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025 ضمن حدود أحكام القانون.

**البند السابع: إقرار تعيين السيد خيرى ياسر عبد المنعم عمرو عضواً في مجلس الإدارة.** تم إتاحة الفرصة للسيدات والسادة المساهمين للتصويت على البند السابع من جدول الأعمال، ثم تم اعلان نتيجة التصويت التي ظهرت على الشاشة حيث بلغت نسبة الموافقين (99.931%)، وعليه فقد تقرر إقرار تعيين السيد خيرى ياسر عبد المنعم عمرو عضواً في مجلس الإدارة.

**البند الثامن: انتخاب مدقي حسابات البنك للسنة المالية 2026 وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.**

أوصى مجلس الإدارة بالموافقة على إعادة انتخاب المدقق الخارجي السادة إرنست ويونغ لتدقيق أعمال البنك للسنة المالية 2026. وقد تمنى بأن يقوم المساهمون بتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. تم إتاحة الفرصة للسيدات والسادة المساهمين للتصويت على البند الثامن من جدول الأعمال، ثم تم اعلان نتيجة التصويت التي ظهرت على الشاشة حيث بلغت نسبة الموافقين (99.933%)، وعليه تقرر انتخاب السادة إرنست ويونغ كمدقي حسابات للسنة المالية 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وقد تم اعلان ختام الاجتماع في ظل عدم وجود استفسارات أخرى من المساهمين الذين يملكون من 10%.





في ختام هذا الاجتماع شكر رئيس المجلس جميع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة جزيل الشكر على حضورهم، كما شكر كافة الجهات الرقابية وخص بالشكر معالي محافظ البنك المركزي الأردني وعطوفة مراقب عام الشركات والجهات الحكومية على دورهم في دعم الاقتصاد والنهوض به. كما شكر شركة LUMI على الدعم الذي تقدمه لتنظيم الاجتماع. ودعى الله أن يحفظ الأردن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني بن الحسين.

ثم تقدم مراقب عام الشركات بالشكر لمعالي رئيس المجلس والإدارة التنفيذية، وشكر الجميع، وتمنى للجميع كل التوفيق في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم.

وأعلن انتهاء الاجتماع.

رئيس مجلس الإدارة  
باسم خليل السالم

عطوفة مراقب عام الشركات  
د. وائل العرموطي

كاتب الجلسة  
عروبة قرايين

دائرة مراقبة الشركات  
دفعت رسوم حضور اجتماع  
عائدا  
بتاريخ 10-05-2026  
بموجب وصل إلكتروني ٢٦١١٩٦٨٣

